

ان شئنا ان يكون قلوبنا قلوبا
 شي على الخلق وما ان علق النذر على شئ
 انما كان كذا فلا يعلق الشئ اليه من غير ملكة او على
 الحج ان شئ الله ثم كلمة لزمه ذلك على المشهور
ص وانما يلزم به ما ذهب **ش** يعني ان النذر لا يلزم
 منه الا ما كان مندوبا فعليه او تركه فلا يلزم في
 المباح كذا على ان انما في السوق اذ لا قرينة
 فيه والمكروه احرى كذا على ان احمل نقلا بعد
 القصور والمحرم احرى كذا على شرب الخمر والواجب
 لازم بنفسه كحمله الظاهر مثلا ونذر المحرم
 وفي كون المكروه والمباح كذا او مثلهما قوله الا لزم
 مع ظاهر الموطا والمذمومات انما وعلى حرمة
 نذر المباح لانه عظم ما لم يبطئه الشئ ويشمل
 قوله ما ذهب من نذر زيارة قبر رجل صالح او حي
 فانه وانما على فيه المظني فقد قال ابن عبد البر
 كل عبادة او زيارة او رباط او غير ذلك من الطاعات
 غير الحيلة فيلزم الاثبات اليه وحديث لا تقبل
 المظني مخصوص بالحيلة واما زيارة الاحياء
 الاخوان والمشيخة ونذر ذكر والرباط وحجوه
 فلا اختلاف فيه وتوقف بعض الناس في
 زيارة القبر وانما الاحياء ولا توقف في
 ذلك لانه من العبادات التي من تحتها القبر
 كقول **ص** كذا على او على صحبة **ش** استناد الى الحقيقة

يلزمه

كله

كله على صحبة او لفتان قبل الظهور ولو لم يلفظ
 بالنذر على الجمع او على صحبة ولو لم يلفظ
 بالحيلة وينظر في النذر كاليمين الى النية ثم
 الحرف ثم اللفظ وتقدم الحلق في التقيد به
 اليه بالنية دون اللفظ فان قيل فمتعملة
 للمدحوب بقوله صحبة وهي سنة يقال المراد
 بالمدحوب المطلوب طلبا غير لازم فمثل
 السنة وما دونها ولا ينافي حمله هنا الصحبة
 تجب بالنذر مع قولهم ان المشهور لا تجب
 الا بالذبح لانه هناك في شاة بيمينها **ص**
 ونذر المطلق **ش** اي ونذر التزام النذر
 المطلق غير المكروه المعلق وهو ما يوجب المرد
 على نفسه بتكراره على ما كان ومحيي كمن
 شق مريجه فنذر ان يحسوم او يتجدي وما
 ليس شقرا على بي حقل مباح انما الاقدام
 عليه والتزامه مباح **ص** وكذا المكرر في
 الحلق نرد **ش** يعني ان نذر المكرر مكروه كذا
 صوم كل حبس او اثنين لا بهر بما اني به على
 كسل او حاجة التقريب الي الزاوية وما
 النذر المعلق بمحسوب ان كان شقيا اسم مريحي
 فعلى حقيقة كذا او ان نذر في اسم كذا فعلى انما
 الى ملكة او غيره من القرب قبل هو مكروه
 اما لكونه اني به على سبيل المعاوضة لا القرينة

كراهة